الأمم المتحدة

S/2013/62

مجلس الأمن

Distr.: General
28 January 2013

Original: Arabic

# رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، أحيطكم علما بما يلي:

فتح الخطاب الذي ألقاه السيد الرئيس بشار الأسد بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حول الأزمة التي تمر بها سورية، الباب واسعاً أمامَ حلّ سياسي لهذه الأزمة. وانطلاقاً من أن هذا الخطاب استند إلى مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبيان جنيف، الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠، فإنه يقدم أرضية واقعية للحل ويعكس العناصر الأساسية التي يجب أن يستند إليها أي حلّ لما يجري في سورية.

لقد كلّف السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الحكومة السورية بوضع الآليات والخطوات التنفيذية للبرنامج السياسي لحل هذه الأزمة حيث تم تشكيل فريق عمل وزاري برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية ثمانية وزراء معنيون بالحوار الوطني والمصالحة الوطنية والجوانب الإنسانية. وكلف السيد رئيس مجلس الوزراء الجهات الحكومية المتخصصة لعقد اجتماعات مكثفة لتسريع إنجاز الخطط الإسعافية اللازمة لمعالجة الآثار الناجمة عن الأحداث لاسيما تلك الناجمة عن عمليات التخريب الإرهابية للمرافق وإعادة تأهيل البنى التحتية في قطاعي الطاقة والمياه، وتوفير المواد الاستهلاكية وضبط الوضع الاقتصادي واتخاذ القرارات المناسبة لمساعدة المتضررين من الأحداث والتعويض عليهم ومعالجة أوضاع المهجرين في الداخل والخارج.

وفي الوقت الذي حدد فيه البرنامج السياسي وقف العنف كأولوية للعمل الجاد نحو الحوار الوطني والمصالحة وإعادة البناء، فإنه أكد في هذا المجال على أهمية التزام كافة الدول والأطراف الإقليمية والدولية بوقف تسليح وعدم تمويل الجماعات المسلّحة أو

290113 290113 13-21947 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إيوائها والتزام كافة الجماعات المسلحة بالوقف الفوري للعنف والتزام الجيش والقوات المسلحة بوقف العمليات العسكرية، فإن هذا البرنامج أكد أيضاً على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها والبدء بتأهيل البنى التحتية ودفع التعويضات للأخوة المتضررين وتقديم الضمانات اللازمة للمواطنين السوريين الذين غادروا بسبب الأحداث وتسهيل عودتهم عبر المنافذ الحدودية وتقديم الضمانات لكافة القوى السورية المعارضة بالدخول إلى البلاد والإقامة والمغادرة دون التعرض لها وذلك بغرض المشاركة في الحوار الوطني.

وتنفيذاً للبرنامج السياسي وبعد دراسة فريق العمل الوزاري للضمانات اللازمة للمواطنين السوريين الذين غادروا بسبب الأحداث، فقد أصدرت وزارة الداخلية بتاريخ ٢٤/كانون الثاني/يناير/٢٠١٣ دعوة إلى جميع المواطنين السوريين الذين غادروا الحدود بسبب الأحداث سواء بصورة مشروعة أم غير مشروعة، وبغض النظر عن الإجراءات المتخذة بحقهم، بالعودة إلى سورية وتقديم الجهات المعنية جميع التسهيلات اللازمة لهم ومعالجة أوضاع الذين لا يحملون وثائق في المراكز الحدودية.

كما أصدرت وزارة الداخلية تعليمات تسمح لجميع القوى السورية المعارضة خارج الأراضي السورية التي ترغب في المشاركة في الحوار الوطني بالدخول إلى سورية، بغض النظر عن الوثائق التي يحملونها وتعهدت بتقديم جميع التسهيلات لهم ومعالجة أوضاعهم عن طريق المراكز الحدودية.

ومن جانب آخر، اتخذت وزارة العدل، بناءً على قرار فريق العمل الوزاري، إجراءات بشأن قيام المحاكم بالإسراع في البت في الدعاوى المنظورة أمامها بسبب الأحداث الراهنة والإفراج عن من لم تثبت إدانته. كما ستقوم هذه الوزارة بوضع آليات لتسوية وضع من يلقي السلاح ويقوم بتسليمه إلى الجهات المعنية المختصة وعدم ملاحقته تبعاً لذلك. كما أصدر مجلس القضاء الأعلى القرار رقم /١٥/ تاريخ ٢٧/كانون الثاني/يناير/٢٠١٣، المتضمّن وقف العمل بكل الملاحقات القضائية حال وجودها بحق أي من القوى والشخصيات السياسية المعارضة المشاركة في الحوار الوطني.

أما في المجال الإنساني، فقد تم تكليف اللجنة العليا للإغاثة بتقديم المساعدات الإنسانية وتسهيل وصولها إلى مستحقيها بالتعاون مع الفعاليات الأهلية ومنظمات المجتمع الدولي والمنظمات المعنية الدولية داخل سورية وخارجها. واعتمدت هذه اللجنة أيضاً

توجهات لدعم مهمة الهلال الاحمر السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقديم المساعدة الضرورية للأسر المتضررة التي استقرت خارج القطر والعمل مع هذه الأسر لعودتها إلى وطنها مع ضمان توفير الاحتياجات الأساسية لها.

إن الدولة السورية أصبحت الآن خلية للعمل على تحقيق البرنامج السياسي على أرض الواقع، وسنوافي مجلس الأمن خلال الأيام القادمة بمعلومات عن الإجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها. وتتوقع سورية من المجتمع الدولي والأمم المتحدة المساعدة على تفهم هذا البرنامج أولاً والجهود التي تقوم بها الحكومة لتنفيذ البرنامج والمساعدة على تنفيذه دونما أحكام مسبقة لما فيه مصلحة الاستقرار في سورية والحفاظ على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم.

وسأكون ممتنا إذا ما تم إصدار هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

المندوب الدائم
السفير
(توقيع) بشار **الجعفري**